الحياة السياسية في بلاد وادي الرافدين :

نظام الحكم :

يستدل من النصوص المسمارية المكتشفة في القسم الجنوبي من بلاد ما بين النهرين منذ عصر فجر السلالات عن وجود نظام حكم متطور وحكام وملوك حكموا في فترات مختلفة وكان للطبيعة الجغرافية الأثر الفعال في نشوء أنظمة الحكم وتطورها إلى دويلات المدن ثم نظام دولة القطر الواحد ثم النظام الإمبراطوري وقد كانت أولى المستوطنات في كل من قرية (جرمو) و(حسونة) و(أريدو) و(العبيد) وغيرها . وكان اعتقاد الناس أن جميع الظواهر الطبيعية تسير وفق رغبة الآلهة ولهذا كان أول الحكام من الكهنة كممثلين للآلهة على الأرض وبعد تطور الحياة واتساعها انفصلت السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية ونشأت عدة مراكز إدارية ومدن كبرى وهكذا أنشأ نظام دويلات المدن وأصبح لكل مدينة أو دويلة نظمها وتقاليدها . وبسبب افتقار القسم الجنوبي من العراق إلى المواد الأساسية الخام كالأخشاب والمعادن فكان لابد من الحصول عليها من بلدان أخرى اما عن طريق التجارة او السيطرة على الدويلات الصغيرة عن طريق الحرب وتأسيس إمبراطوريات واسعة كما حصل في محاولة سرجون الأكدي الذي توسع بإمبراطورتيه لتشمل أجزاء من أسيا الصغرى (تركيا حاليا) وسوريا وساحل البحر المتوسط .

الديمقراطية البدائية ومسؤوليات الملك :

يرى الباحثون اعتمادا على دراسات النصوص المسمارية المتوفرة ان اولى أشكال أنظمة الحكم السياسي في العراق في عصر فجر السلالات (العصر الشبيه بالكتابي) كانت (الديمقراطية البدائية) حيث كانت السلطة العليا في المدينة بيد مجلسين يضم المجلس الأول الشيوخ والمجلس الثاني يضم جميع المواطنين وكان المجلسان يجتمعان سوياً لاتخاذ القرارات في الأمور التي تهم المدينة ولكل مواطن في المدينة حق المناقشة وإعطاء رأيه وبعد إعطاء القرارات يعطى القرار النهائي من قبل مشرعي القوانين حيث يعقد المجلسين في حالات معينة مثل إعلان الحرب أو عقد معاهدة أو حالة الفيضان أو انتشار وباء وغيرها . وكان للملك مسؤوليات وواجبات يقوم بها منها ما يلي :

١- هو قائد البلاد وقت الحرب والسلم .
٢- إقامة الشعائر الدينية وتشييد المعابد وتعميدها ووضع تماثيل الآلهة فيها .
٣- نشر العدالة بين الناس وإصدار القوانين ومتابعة تنفيذها .
٤- يكون ممثلاً للآلهة في الأرض ويفسر ما تريده الآلهة عن طريق الكهنة .
٥- الاهتمام بالأمور الاقتصادية مثل حفر الأنهار وبناء السدود وتثبيت الأسعار ورعاية الفقراء واختيار ولي العهد وغيرها .

القوانين والتشريع :

ان أهم ما يميز الحضارة العراقية القديمة ويضعها في مقدمة الحضارات الإنسانية هو القوانين المدونة التي اكتشفت في المواقع الأثرية في العراق وأهم هذه القوانين :

١- قانون أور نمو :

وهي من القوانين السومرية التي تناولت الأحوال الشخصية (الزواج ، الطلاق ، الإرث) وتناول كذلك الاعتداء على الأشخاص والأراضي وغيرها ولم يأخذ هذا القانون بمبدأ القصاص في مواده القانونية بل أخذ بمبدأ التعويض ويرقى تاريخه إلى أواخر الألف الثالث قبل الميلاد ويجمع الباحثون على أنه أقدم القوانين المكتشفة لحد الآن ويتألف من (مقدمة ومتن وخاتمة) وقد تحدثت المقدمة عن تاريخ مدينة أور وارتفاع شأنها وكيف اختارت الآلهة الملك (أور نمو) وفوضته في حكم سلالة (أور) ويلي المقدمة نصوص المواد القانونية وفي النهاية دونت الخاتمة .

٢- قانون لبت – عشتار :

وهو ثاني القوانين العراقية القديمة من حيث القدم وقد كتب باللغة السومرية ويتكون النص من مقدمة وخاتمة تتوسطهما المواد القانونية ويعود القانون للملك لبت عشتار (خامس ملوك سلالة ايسن الامورية) . وأمكن حالياً قراءة (٣٧) مادة فقط ضمت مقدمة تمجد الآلهة السومرية وكيفية اختيار الآلهة للملك (لبت عشتار) لنشر العدل في البلاد .

٣- قانون أشنونا :

وهو أقدم القوانين المدونة باللغة الأكدية ويعود هذا القانون لمملكة (أشنونا) إحدى الممالك الأمورية التي سيطرت على منطقة ديالى قبل أن يتمكن الملك حمورابي من ضمها إلى مملكته . ويضم القانون بشكله الحالي مقدمة قصيرة و(٦٠) مادة قانونية عالجت قضاياً مختلفة منها السرقة والعقود التجارية والأحوال الشخصية وغيرها .

٤- قانون حمورابي :

يعتبر هذا القانون من أنضج القوانين المكتشفة دونها حمورابي (وهو سادس ملوك سلالة بابل القديمة) على مسلة مصنوعة من حجر (الديوريت) الأسود وقد عثر عليها المنقبون عام (١٩٠٢ م) في (سوسة) عاصمة العيلاميين في جنوب غربي إيران والمسلة الآن في متحف (اللوفر) في فرنسا ودون القانون باللغة الأكدية ويضم (٢٨٢) مادة قانونية إضافة إلى المقدمة والخاتمة ويبلغ ارتفاع المسلة (٢٢٥سم) وقطرها (١٦٠سم) وقد نقش في أعلى المسلة نحت لإله الشمس (شمش) وهو جالس وفي يده صولجان وخيط القياس كناية على قياس القوانين بنظام ويقف أمامه الملك (حمورابي) وهو يتسلم من الإله الحكم والقوانين وتحت النحت البارز توجد المقدمة وقد كتبت بأسلوب أدبي عالي أقرب إلى الشعر ذكر فيها (حمورابي) الآلهة واستعرض ألقابه وأعماله العسكرية والعمرانية وبعد المقدمة تأتي القوانين ثم الخاتمة في النهاية التي استنزلت فيها اللعنات على كل من يحاول تخريبها أو نسبها لنفسه .

خصائص القوانين العراقية القديمة :

١- انها من أقدم القوانين المدونة المعروفة حتى الآن ويعتقد انها سبقت القوانين العيلامية والحثية والمصرية واليونانية وغيرها .

٢- ان جميع القوانين العراقية القديمة دنيوية عالجت النواحي الاجتماعية والاقتصادية ولم تتطرق الى الناحية الدينية .

٣- اعتمدت القوانين مبدأ القصاص (وهو مبدأ العين بالعين والسن بالسن) ومبدأ التعويض (أي تعويض المجني عليه مادياً) .

٤- اخضعت القوانين جميع المواطنين الى احكامها سواء كانوا موظفين او قضاة او رجال دين وميزت بين الاحرار والعبيد .

٥- اتصفت القوانين العراقية القديمة بمستوى رفيع من حيث اللغة القانونية المستخدمة في صياغة موادها ودونت باللغة السومرية واللغة الاكدية وبالكتابة المسمارية .

الحياة الاقتصادية لبلاد وادي الرافدين :

ان لطبيعة ارض المنطقة الجغرافية ومناخها وموقعها وتوفر بعض المواد الاولية في ارض الرافدين أكبر الأثر في حياة السكان الاقتصادية حيث تتوفر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة ولاسيما السهول الفيضية في القسم الجنوبي الصالحة للزراعة كما أن معدل سقوط الأمطار في القسم الشمالي كان كافياً لنمو النباتات على اختلافها ووفرت مياه دجلة والفرات المياه اللازمة لإرواء أراضي القسم الجنوبي من العراق والمناخ ملائم لزراعة أنواع كثيرة من المحاصيل وهذا ما دفع العراقيين القدماء للاهتداء إلى الزراعة . ومن جانب أخر فأرض العراق تفتقر إلى المواد الخام الأساسية كالمعادن والخشب والحجر مما دفع السكان إلى توفير هذه المواد من مصادرها الأصلية في بلاد الشام وأسيا الصغرى وإيران فنشطت التجارة الخارجية وكان لموقع العراق التجاري أثر في تنشيط الحركة التجارية أما الحرف والصناعات فقد اعتمدت على المواد الاولية المتوفرة في العراق كالمنتجات الحيوانية والنباتية وغيرها .